حساب العمل والتضحيات في المعركة

العمل والتضحيات هما القدمان اللذان يرتكز عليهما النشاط الوطنى من اجل تصفية آثار العدوان فى المرحلة الحاسمة والمصيرية التى تجتازها بلادنا اليوم .

وقد خصصت الطليعة دراستها فى هذا العدد لتقديم « حساب العمل والتضحيات » ، بادئين بتقييم ميزانية ١٩٦٧ / ١٩٦٨ — باعتبارها المرآة التى تعكس الاهداف القومية فى الظروف الجديدة — ثم مدى أسهام الفئات الاجتماعية المختلفة فى توفير مستلزمات تدعيم الجهد الحربى وتقوية القاعدة الاقتصادية لبنياننا القومى . كما يتضمن بحوثا عن الاعباء التى تكبدها شعبنا خلال الحربين العالميتين لمصلحة الاحتكارات الاجنبية ، وعرضا لبعض تجارب الشعوب فى مجال التخطيط لمواجهة الحصار الاقتصادى والعدوان الاستعمارى .

١ — الواقع الاقتصادى والحرب :

- الاقتصاد فى ظروف الحرب — د. اسماعيل صبرى عبد الله — ص ١٣
- ميزانية الدولة فى ضوء التحديات الخارجية والداخلية — رياض الشيخ — ص ١٦

٢ — العمال والحرب

- الطبقة العاملة : التضحية والديمقراطية — احمد فهيم — ص ٢٤
- دور العمال فى مرحلة تصفية العدوان — د. عبد الرءوف ابوعلم — ص ٢٨

٣ — الفلاحون والحرب :

- الزراعة واقتصاديات الحرب — فؤاد الدهان — ص ٣٢

٤ — الشعب فى مواجهة الحربين العالميتين :

- الجماهير تجوع فى سبيل الاحتكارات البريطانية — ص ٣٧
- الاعباء الاقتصادية للحرب العالمية الثانية — د. فؤاد مرسى — ص ٤٦

٥ — تجارب الشعوب فى مواجهة العدوان :

- كوبا فى مواجهة الحرب الاقتصادية الامريكية — وديع أمين — ص ٥٠
- كل شىء من أجل الجبهة.. كل شىء من أجل النصر — حلمى ياسين — ص ٥٦

١ ـ الواقع الاقتصادى والحرب

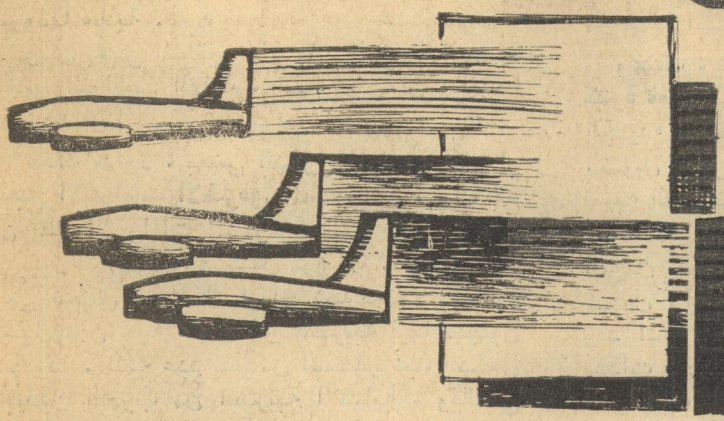

الاقتصاد في ظروف الحرب

ماتزال الميزانيه التى واجهنا بها العدوان الاستعمارى الاخير موضوعا هاما يثير الحوار بين المسئولين ومفكرى الاقتصاد وكتاب السياسة وجماهير الشعب . وفى هذا المقال يعرض الدكتور اسماعيل صبرى عبد الله وجهة نظر فى اقتصاد الحرب وما ينبغى ان يكون عليه فى ظروف خاصة يعيشها مجتمع فى طريق البناء الاشتراكى ، والنضال الوطنى ، معا .

د . اسماعيل صبرى عبد الله

كان من الاثار المباشرة للعدوان الاستعمارى الصهيونى انتقصت موارد البلاد فى حين زاد ما عليها ان تواجهه من اعباء . وكان طبيعيا ان يعاد النظر فى الميزانية العامة للدولة فى ضوء الاوضاع الجديدة . وقد صدرت الميزانية الجديدة بالفعل . ودارت حولها مناقشات لم تحظ بها ميزانية من قبل . ولا عجب فى هذا ، فالميزانية هى التصوير المالى لحياة البلاد الاقتصادية فى عام كامل . وحياتنا الاقتصادية فى الظروف الحالية جزء لا يتجزأ من المعركة المصيرية التى نخوضها ، والاقتصاد ميدان اساسى من ميادين القتال . واهتمام الناس بالحديث عن الميزانية محكوم بفهم كل منهم عن دور الاقتصاد فى المعركة .

وعبر المناقشات المتعددة ، يمكن ان نوجز على النحو التالى ما بدا انه مميزات للميزانية الجديدة .

ولابد ، اول الامر ، من التنويه **بالجهد الذى بذله المسئولون عن اعدادها** . لقد فاجأنا العدوان فى الشهر الاخير من السنة المالية ، وكان هناك مشروع ميزانية كامل ينتظر اقرار مجلس الامة . وهكذا تعين على اولئك المسئولين ان يعيدوا فى عدد محدود من الايام النظر فيما اعدوا خلال شهور . وقد انجزوا بالفعل مهمتهم فى سرعة تستحق التقدير .

وهناك من ناحية اخرى **المحاولة الجادة لتحقيق التكافؤ فى التضحية** ، والتى كانت من السمات المميزة للميزانية الجديدة . ولم يكن التعبير الوحيد عن هذه المحاولة تخفيض بدل التمثيل بنسبة ٥٠٪ وغيره من البدلات بنسبة ٢٥٪ . بل تعداه الى فرض ضريبة تصاعدية هى **ضريبة الامن القومى** . وفى مجال الضرائب غير المباشرة كان رفع اسعار اطارات السيارات الخاصة ورسوم التليفزيون والتليفون من مظاهر الرغبة فى النيل من دخول اصحاب الدخول المتوسطة والمرتفعة ، حيث ان ماعدا ذلك من ضرائب غير مباشرة يقع عبؤه الاكبر على الطبقات الشعبية .

وهناك من ناحية ثالثة ، **الحرص على استمرار التنمية** الذى تمثل فى تقرير مبلغ يقرب من ٢٥٠ مليونا للاستثمار بالرغم من ضيق الموارد ، وذلك مع الحرص على تضييق مدى العجز الذى يمول

بالوسائل النقدية ذات الاثر التضخمى ، وقد هبط بالفعل الى ما دون مستواه فى سنوات سابقة كانت ظروفها عادية .

ولكن بعض المعلقين اخذ على الميزانية الجديدة بعض النواقص الهامة ، التى يمكن ان نوجزها بدورها فيما يلى :

هناك ، اولا ، بعض **الدخول المرتفعة التى لم تنجح الاجراءات الاخيرة فى المساس بها** . والواقع ان تلك الاجراءات قد تركزت بوجه خاص على الدخول التى تتحقق فى شكل مرتبات . اما الدخول التى تتحقق فى شكل ارباح تجارية وصناعية ودخل مهن حرة ، فان اثر الضريبة فيها سيكون محدودا . فثمة عدد كبير من اصحاب تلك الدخول يجيدون التهرب من الضريبة الاصلية ، وبالتالى لا تنالهم الضريبة الاضافية (ضريبة الامن القومى) الا من اضيق الحدود . كما ان هناك دخولا مشروعة لا تخضع للضريبة اصلا ، مثل ارباح عمليات « تأجير الشقق المفروشة » التى تحولت الى مهنة ومورد دخل اساسى لعدد لا بأس به من الافراد ، ويمكن ان نقول نفس الشىء عن ارباح عمليات « تشغيل التاكسى » .. الخ ، وهذا كله بالاضافة الى الدخول التى يتعذر وصفها بالمشروعية والتى تمتاز عادة بالارتفاع ، مثل كل ما يتحقق من اعمال المضاربة والتخزين وفروق الاسعار فى عمليات التوريد للحكومة والقطاع العام وارباح مقاولى الباطن الذين ليس لهم حسابات منتظمة ، ومقاولى الانفار فى الريف .. الخ . ويلاحظ هنا ان نظامنا الضريبى يعيبه من الناحية الفنية عدم وجود ضريبة ذات طابع عام تصيب الدخول التى لا تتدرج تحت احدى الضرائب النوعية الست (الاطيان الزراعية ، العقارات المبنية ، الارباح التجارية والصناعية ، المهن غير التجارية ، القيم المنقولة ، كسب العمل) والضريبة العامة على الايراد لا تفرض الا على الدخول التى تخضع اصلا لاحدى الضرائب النوعية ، ويترتب على هذا الوضع انه يتعذر الاخذ بما هو مطبق فى فرنسا مثلا من اعتبار امتلاك المول لسلع استهلاكية معينة (شقة ، سيارة من قوة معينة ، شقة ثانية ... الخ) دليلا على حصوله على دخل معين ، حتى اذا كان الدخل الذى اقر به اقل من ذلك اضيف اليه الفرق .

وهناك ، **ثانيا** ، الالتجاء **الى رفع الاسعار** كوسيلة للحد من الاستهلاك ، فمن المعروف ان تلك الوسيلة غير مرغوب فيها اقتصاديا فى الظروف التى تتميز بوجود اتجاه تضخمى وارتفاع فى الاسعار من الاصل ، فهى فى مثل تلك الظروف تغذى موجة الارتفاع فى الاسعار بدل ان تحد منها ، وثبات القوة الشرائية للنقود امر حيوى فى اقتصاد يقوم على التخطيط . كما ان الحد من الاستهلاك عن طريق رفع الاسعار يعنى ان اصحاب الدخول الكبيرة لا يتحملون من نتائج نقص الاستهلاك مايتحمله اصحاب الدخول الصغيرة .

وهناك ، ثالثا ، **تخفيض الاستثمارات بنسبة كبيرة** ، حقا انه كان لابد من الغاء بعض الاستثمارات الجديدة او خفضها ، نظرا لاستحالة توفير التمويل الخارجى لها . ولكن النقد هنا يدور حول نسبة التخفيض لانه لم يكن محكوما دائما بمشكلة النقد الاجنبى ، كما انه لم يدرس الدراسة الكافية التى من شأنها استبقاء المشروعات التى بدأ تنفيذها بالفعل واستبعاد تلك التى تعد جديدة تماما ، وقد اثار تأجيل مشروع مجمع الحديد والصلب بالذات تحفظات هامة نظرا لحيويته ولانتهاء الدراسات المتعلقة به ولضرورته حتى لتحسن اقتصاديات صناعة الصلب المصرية ، ولكل هذا كان من رأى بعض الاقتصاديين انه كان من الافضل ان تصدر ميزانية مؤقتة — استجابة لاعتبارات السرعة — لمدة ثلاثة شهور او اربعة تستخدم فى دراسة مستفيضة تسمح بوضع الميزانية على اسس اسلم .

وفى تقديرنا ان المشكلة تتعلق بالمنهج والنظرة العامة قبل ان تتعلق بالاجراءات المحددة التى تضمنتها الميزانية ، لقد عولجت الامور معالجة مالية مقبولة فى عمومها ، ولكنها معالجة مالية صرفة ، كما لو كانت القضية التى يواجهها اقتصادنا القومى قضية مالية تنحصر فى حدوث نقص كبير ومفاجىء فى الموارد تقابله زيادة فى الاعباء .

وترتب على ذلك ان الميزانية تصدت لسد الثغرات التى تحققت بالفعل او التى يمكن توقعها بشكل يقارب التأكيد ، اما ما وراء ذلك من الاحتمالات فقد اكتفت بأن رصدت له « اعتمادا للطوارىء » قدره حوالى خمسون مليون جنيه .

ونحن نعتقد ان النظرة للامور يجب ان تختلف جذريا ، وتبدأ من فكرة اننا فى حالة حرب وجزء هام من ترابنا الوطنى تحتله قوى غاصبة غاشمة ، وعندئذ يمكن ان نفكر بعقلية اقتصاد الحرب ونفتح عيوننا على احتمالات ونتائج متعددة ومتنوعة ، فمن المسلم به مثلا انه لايمكن الجزم مقدما بالزمن الذى ستستغرقه تصفية آثار العدوان ، وبالتالى يجب ان تتجاوز الابحاث والتقديرات الاطار السنوى للميزانية ، ومع تصعيد وسائل الضغط على الدول الاستعمارية التى اعدت للعدوان وساندته وتعمل على تدعيمه ، لابد من عمل حساب اجراءات مضادة ، ولا يمكن هنا ان ننسى الحصار الاقتصادى الذى فرض علينا عقب هزيمة العدوان الثلاثى فى ١٩٥٦ . واذا تجددت الاشتباكات العسكرية ولو بشكل جزئى او على نطاق محدود فانه يمكن ان تصيب بالضرر مخازن السلع او بعض طرق النقل .... الخ . فاذا نجحنا فى طرد المعتدى ، فانه يتعين تعمير ما خربه العدوان ،

ونفقات التعمير كثيرا ما تزيد عن نفقات الحرب ذاتها ، ونحن ندرك ان الهدف الرئيسى للعدوان الامبريالى الصهيونى هو نظامنا الثورى ، وهذا النظام لا يقض مضاجع المستعمرين لانه صفى مظاهر الظلم الاجتماعى الصارخة فحسب ، بل لانه يعمل على تنمية الاقتصاد القومى وتوسيع رقعة الثروة الوطنية لرفع مستوى معيشة الجماهير وضمان الاستقلال الوطنى ، ان جانب الكفاية يقلق الاستعمار بقدر ما يقلقه جانب العدل واذا كان العدوان قد اخفق فى ان يفرض علينا التخلى عن بعض من مكاسبنا فى الثورة الاجتماعية ، فانه لابد ان يعمل على عرقلة تقدمنا فى طريق الكفاية ، طريق زيادة الانتاج ، **لكل هذا تكتسب قضية التنمية ابعادا وطنية كبرى** ويصبح استمرار التنمية امرا حيويا لا يقل اهمية عن تطهير ارضنا من الاحتلال والمحافظة على نظامنا الاشتراكى .

وفى ضوء هذه النظرة تبدو ضخامة الموارد التى يتعين تدبيرها لمواجهة كل ذلك ، فلابد من موارد تكفى اعباء اعادة البناء العسكرى وتضمن توفير المخزون السلعى اللازم للاستهلاك لفترة طويلة مع توزيعه على مختلف انحاء البلاد ، وتكفل لنا القدرة على مواجهة اى نقص فى الاستيراد ، وتسمح بتكوين احتياطى للطوارىء ثم للتعمير ، وتجعل من الممكن الاستمرار فى التنمية بمعدل يفوق معدل زيادة السكان بشكل واضح كما يزيد عن معدل النمو فى البلاد المتقدمة، **ومن الواضح انه لايمكن تدبير مثل هذه الموارد الا بضغط الاستهلاك الى الحد الادنى . وهنا لاتجدى الوسائل غير المباشرة فى تحديد الاستهلاك، لا يجدى التاثير فى الاستهلاك عن طريق رفع الاسعار او خفض الدخول، بل لابد من التاثير المباشر فى الكميات العينية للسلع الاستهلاكية ، لابد من حصر السلع الاستهلاكية الاساسية وتقدير حصة منها لكل فرد ثم ضمان حصوله عليها عن طريق البطاقات،** وبهذا الاجراء نحقق عدة اغراض فى وقت واحد : نصل بالاستهلاك الى الحد الادنى ، ونضمن وصول هذا الحد الى كل فرد ، ونحقق المساواة الفعلية فى التضحية ، لقد سبق ان كتبنا فى « الطليعة » اكثر من مرة ان المساواة الفجة فكرة غريبة عن الاشتراكية العلمية التى تقوم على حصول كل فرد من المجتمع على اجر يناسب ماقدمه للمجتمع ، ولكن الحرب تقوم على فكرة المساواة ، فكما ان رصاص العدو لايميز بين المواطنين على حسب مستوى دخولهم ، فان استهلاك الحد الادنى (وهو اثر من آثار الحرب) يجب ان يتساوى فيه الجميع ، وليس فى هذا بدعة ، فكل البلاد التى عرفت حروبا شاملة تمس مصيرها سارت على هذا المنوال بغض النظر عن نظامها الاجتماعى ، وخلال الحرب العالمية الثانية لم يكن نظام البطاقات فى انجلترا ارق مما كان عليه فى الاتحاد السوفييتى .

فاذا تم تحديد الاستهلاك على هذا النحو الجذرى ، اصبح من الضرورى امتصاص فائض الدخول الذى يبقى بيد اصحاب الدخول العالية لتوفير الموارد المنشودة ولمنع انتشار السوق السوداء بشكل يخل بنظام البطاقات ، وهنا ايضا نجد فى تجربة غيرنا من الدول — بما فيها الدول الرأسمالية — اساليب كثيرة ومتنوعة لامتصاص فائض الدخول ، فهناك بالطبع الزيادة التصاعدية فى الضرائب المباشرة ، ولكن هناك ايضا اشكال من **التأمين الاجبارى كالتأمين على المبانى ضد اخطار الحرب** ، ان الدولة تلتزم بتعويض من تتهدم مبانيهم بسبب الاعمال الحربية ، وهذه التعويضات تمثل مبالغ كبيرة ، ولهذا فان اسلم اسلوب لمواجهة هذه الاعباء هو التأمين الاجبارى الذى يسمح بتجميع احتياطى للتعويضات من الاقساط البسيطة نسبيا التى يدفعها اصحاب العقارات ، وفى الوقت نفسه يؤدى تحصيل الاقساط الى سحب جزء من فائض الدخول ، وهناك الادخار فى شكل **سندات حرب** ، تكون ذات فائدة مرتفعة ولا تكون قابلة للسداد الا بعد تصفية آثار العدوان والتعمير ، ومثل هذه السندات ، من الناحية التكنيكية يمكن ان تتخذ اشكالا متعددة لا مجال للخوض فى تفاصيلها هنا.

وتخفيض الاستهلاك الفردى على هذا النحو يجب ان يسبقه ويكمله تخفيض الاستهلاك الحكومى على اوسع نطاق ، ولابد هنا من تصنيف لما تؤديه الدولة من خدمات على حسب اولوية كل خدمة من حيث المجهود الحربى والتنمية ثم اعمال التخفيض بنسبة متدرجة تتناسب عكسيا مع درجة اولوية الخدمة ، وهناك فى تقديرنا خدمات يمكن الخفض منها الى حد كبير دون ضرر يذكر ، ولا سيما اذا كانت تمول بنقد اجنبى (كنفقات التمثيل السياسى والقنصلى ومختلف المكاتب بالخارج) ، وهناك خدمات يمكن اداؤها عن طريق التطوع الشعبى على نطاق واسع مثل شق طرق وممرات المطارات وبناء المدارس والوحدات الصحية .... الخ .

ولكن كل هذا لا يتأتى الا فى اطار من التعبئة السياسية للجماهير والتنظيم السياسى الكفء ، ان الحرب فى ذاتها والمشاعر الوطنية التى تفجرها معين متدفق للحماسة والتضحية الجماهيرية كان دليله الرائع والمذهل هبة ٩ و ١٠ يونية ، ولكن لابد لتحول هذه الحماسة الى اعمال محددة من تنظيم شعبى متحرك متفتح قادر على الربط بين كل عمل جزئى والمعركة الكبرى التى تحدد مصيرنا، تنظيم يجعل من عمالنا وفلاحينا ومثقفينا وسائر جماهير شعبنا العامل كتائب ثورية فى جيش عظيم يبنى بيد ويقاتل بالاخرى .